العراق

توقعات بمسار تصاعدي... وإجراءات حكومية لا ترضي الشارع

التظاهرات تدخل أسبوعها الثالث

مع دخول تظاهرات المحافظات الجنوبية اسبوعها الثالث، تسود توقعات باتخاذها مساراً تصاعدياً خلال الأيام المقبلة. تصاعد من شأنه، إذا ما تحقق، مضاعفة ارتباك حكومة حيدر العبادي التي لا تزال قاصرة عن إرضاء المحتجين، في وقت تُظهر فيه القوى السياسية افتقادها إرادة الحل، الأمر الذي يزيد المشهد تعقيداً ويشرّع الباب على استطالة الأزمة

أسبوع ثالث على التوالي (منذ 9 تموز/ يوليو الجاري) تدخله تظاهرات المحافظات الجنوبية، فيما لا تزال الحكومة الاتحادية برئاسة حيدر العبادي عاجزة عن تقديم حزمة متكاملة من إصلاحات يُستطاع من خلالها استيعاب الفورة الشعبية، المطالبة بتأمين الحدّ الأدنى من خدمات التغذية الكهربائية والمائية، فضلاً عن خلق فرص عمل للشباب، وإيجاد رؤية واضحة لمكافحة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، التي تحتل المرتبة التاسعة عالمياً على هذا الصعيد.

التظاهرات المستمرة، والتي بلغت ذروتها السبت الماضي، يُتوقّع أن تتخذ مساراً تصاعدياً في الأيام القليلة المقبلة، وسط حديث عن «تظاهرة ضخمة» أُعلن تنسيقها مع القوى الأمنية، لحماية المحتجين من جهة، ودوائر الدولة ومكاتب الأحزاب من جهة أخرى، بهدف منع وقوع أي خرق، خصوصاً أن الأرقام الصادرة عن المؤسسات الرسمية تشير إلى وقوع عشرات الضحايا والإصابات على مدى الأيام الماضية. وفي هذا السياق، أعلنت «المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان»، أمس، مقتل 13 متظاهراً خلال الاحتجاجات المستمرة في بغداد والمحافظات الجنوبية. وذكر البيان أن «13 متظاهراً قُتلوا منذ انطلاق التظاهرات لغاية يوم الأحد»، لافتاً إلى أن 729 شخصاً آخر أصيبوا بجروح (من دون أن يُحدَّد طبيعتها)، 460 منهم من منتسبي القوات الأمنية». وأضاف أن الأخيرة أقدمت على اعتقال 757 متظاهراً، أُطلق سراح غالبيتهم خلال اليومين الماضيين، في وقت تعرّض فيه 91 مبنىً حكومياً وسكنياً، فضلاً عن السيارات، لأضرار لم يوضح البيان حجمها.

في المقابل، تركن السلطات العراقية إلى الصمت إزاء الأرقام الصادرة بشأن ضحايا الأسابيع الماضية، في ظل عجز العبادي عن القيام بأي خطوات إصلاحية حقيقية، باستثناء تقديمه طعناً في قانون منح النواب السابقين امتيازات مالية ومعنوية على نحو مخالف للقوانين، وفق بيان مكتبه، الذي أكد أن رئيس الوزراء طعن لدى المحكمة الاتحادية العليا (أعلى سلطة قضائية في البلاد) في قانون «امتيازات النواب» (شرّعته البرلمان قبل حلّه)، مطالباً بإيقاف العمل به. القانون الذي صدّقه رئيس الجمهورية، فؤاد معصوم، الأربعاء الماضي، أثار بلبلة زادت من حدة الغضب على الطبقة السياسية الحاكمة، ولا سيما أن بعض مواده تتعلق بتوسيع حصانة النواب السابقين، وهو ما يتعارض مع مطالب المحتجين، الداعية إلى ضرورة محاكمة هؤلاء على تقصيرهم في تمثيلهم النيابي. العبادي حاول أن يتماشى في طعنه مع الشارع، بهدف استيعاب النقمة عليه، إلا أنه، حتى الآن، بدا عاجزاً عن ذلك، بالتوازي مع عجز القوى السياسية هي الأخرى عن إيجاد مخرج للفراغ المخيّم على مؤسسات الدولة، والذي يزيد بدوره من عمق الأزمة الحالية.

«التيار الصدري»، الساعي إلى الاستفادة من تداعيات الأزمة، أعلن من خلال «تحالف سائرون» تعليق حواراته حول الكتلة النيابية الأكبر، وتشكيل الحكومة الجديدة، مع جميع الأطراف السياسية، حتى تنفيذ مطالب المتظاهرين، وفق القيادي محمد رشك، الذي أشار في تصريح صحافي إلى أن «الصدر أوعز بتعليق الحوارات، حتى تنفيذ مطالب المتظاهرين، وتحالف سائرون علّق كافة حواراته مع الأطراف السياسية»، مضيفاً أن «ليس من المعقول الانشغال بالحوارات السياسية وتقسيم المناصب والكراسي، والعراقيون لديهم مطالب مشروعة لحقوقهم التي من المفترض أن توفرها الحكومة».

وما يزيد المشهد تعقيداً الحديث عن أن حوار الكتل مرتبط بانتهاء «المفوضية العليا المستقلة للانتخابات» من العد والفرز اليدوي لأصوات الناخبين في الصناديق المطعون في نتائجها، رغم اعتقاد تلك الكتل بأن «النتائج ستكون متطابقة 100%». وفي هذا الإطار، أعلن المتحدث باسم «المفوضية»، ليث جبر، «انتهاء عملية إعادة العدّ في مراكز الاقتراع التي وردت بشأنها شكاوى وطعون في محافظة كربلاء»، لافتاً إلى أن «نتائج 14 محافظة من أصل 18 جاءت مطابقة بنسبة 100%».

(الأخبار)

«مفوضية حقوق الإنسان»: مقتل 13 متظاهراً منذ انطلاق التظاهرات (أ ف ب)

مصر

«قلادة النيل» ليوسف صديق: تكريم متأخر أو رسالة سياسية؟

قد يكون لاختيار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي «قلادة النيل» للعقيد الراحل يوسف صديق، المنفذ الحقيقي لـ«ثورة 23 يوليو»، من دون إثارة التساؤلات عن الرسالة السياسية المُحتملة من هذه الخطوة. وممّا لا شك فيه أنّ التكريم الذي تأخر 66 عاماً لهذا الضابط الذي نجح بقواته التي تحركت من معسكر «الهايكستب» مبكراً منتصف ليلة 23 تموز عام 1952 في السيطرة على مقر قيادة الجيش المصري على كورنيش النيل، في وسط القاهرة، وهو المبنى الذي تحول لاحقاً إلى مقر قيادة الثورة، يكتسب أهمية إضافية في ظل التكهنات الدائرة في الحلبة السياسية في مصر بشأن احتمالات انتقال السلطة في انتخابات عام 2022.

القاهرة ـ **الأخبار**

لم يمر منح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي «قلادة النيل» للعقيد الراحل يوسف صديق، المنفذ الحقيقي لـ«ثورة 23 يوليو»، من دون إثارة التساؤلات عن الرسالة السياسية المُحتملة من هذه الخطوة. وممّا لا شك فيه أنّ التكريم الذي تأخر 66 عاماً لهذا الضابط الذي نجح بقواته التي تحركت من معسكر «الهايكستب» مبكراً منتصف ليلة 23 تموز عام 1952 في السيطرة على مقر قيادة الجيش المصري على كورنيش النيل، في وسط القاهرة، وهو المبنى الذي تحول لاحقاً إلى مقر قيادة الثورة، يكتسب أهمية إضافية في ظل التكهنات الدائرة في الحلبة السياسية في مصر بشأن احتمالات انتقال السلطة في انتخابات عام 2022.

السيسي الذي يقول إنّه يؤمن بعبد الناصر ولا يفوّت مناسبة إلا بالحديث عن إنجازاته وجهوده، فاجأ جميع العسكريين بتكريم صديق ومنحه قلادة النيل، وهي أعلى وسام تكريمي تمنحه الدولة المصرية، فيما يُعدّ التكريم ردّ اعتبار للعسكري الذي نُحّي بعد أشهر من الثورة بسبب رأيه بضرورة عودة الجيش إلى ثكناته والابتعاد عن ممارسة السياسة، وهو الرأي الذي دفع ثمنه باقي حياته بالإقامة الجبرية بعدما سجن لنحو عام في السجن الحربي ليرحل بصمت في منتصف التسعينيات.

مفاجأة السيسي في تكريم صديق لم تقتصر على اختيار التوقيت الذي يتزامن مع مقال الكاتب عزّ الدين شكري فشير الذي يرى إمكانية تسليم السلطة في عام 2022، وفي وقت مهّد فيه القائدون لحماية العسكريين من أية محاكمات لاحتمال منحهم الحصانة مدى الحياة وعدم جواز محاكمتهم، خاصة القادة العسكريين الذين يصدر قرار باستدعائهم بعد إحالتهم على التقاعد، وهو ما حدث مع غالبية أعضاء المجلس العسكري منذ عام 2011 وحتى الآن.

يشير اختيار السيسي يوسف صديق لتكريمه عشية ذكرى الثورة إلى أن آراء العسكري الداعي لبقاء الجيش بعيداً عن الحكم باتت محطّ أنظار الرئيس الذي يفترض أن تكون ولايته الحالية هي الأخيرة وفقاً للدستور الحالي، فبالرغم من إطلاق مؤسسات الدولة حملات لتعديل الدستور، إلا أن الجنرال المصري لم يُبدِ رأياً حاسماً حتى الآن في مسألة ترشحه لولاية ثالثة، مؤكداً في جميع التصريحات الرسمية أنه يكتفي بولايتين فقط.

حتى الآن لا توجد مؤشرات جادة على اتخاذ السيسي قراراً بتسليم السلطة في 2022. صحيح أنه لا يوجد وجه سياسي أبدى استعداده لخوض المنافسة الجادة في الانتخابات المقبلة بعد عمليات التجييش التي شهدتها الانتخابات السابقة للمرشحين المحتملين بإقصاء متعمد واستبعاد كل من يمكن أن يواجه السيسي، إلا أن الرهان على عنصر الوقت لا يزال هو الفيصل مع بقاء نحو أربع سنوات على فتح باب الترشح مجدداً، يمكن أن تشهد خلالها الحياة السياسية العديد من المفاجآت، ولا سيما مع الانتخابات البرلمانية المقررة في عام 2020.

بالعودة إلى تكريم يوسف صديق، فإن الاستفادة المعنوية لأسرته التي عانت من التهميش لسنوات طويلة هي الأهم والأكثر فائدة حتى من العائد المادي المتمثل في معاش يصرف لبناته. فرغم أن العقدين الماضيين شهدا العديد من المواقف التي أبرزت دور صديق في «ثورة يوليو»، بدايةً من مذكراته التي خرجت للنور في أواخر التسعينيات، مروراً بالحديث المتزايد لابنته في وسائل الإعلام والسماح لها بالظهور والحديث عن والدها، إلا أن الدولة لم تكرمه في أي مناسبة، بالرغم من تكريم جميع قيادات الثورة.

يوسف صديق هو الضابط الذي اعتقل أنصار الملك خلال محاولتهم إحباط الثورة، وفضل استكمال مسيرة التحرك من «الهايكستب» على أطراف القاهرة بالجنود للسيطرة على مركز قيادة الجيش، هو البطل الحقيقي للثورة، وقد نجح في تجاوز عقبات عدة كان يمكن أن تؤدي به إلى الوأد. فالعقيد الشاب الذي خاض حرب عام 1948 وعاش مرارة الهزيمة لم يكن راضياً عن طريقة إدارة الملك للبلاد، وظل راغباً في تطبيق نظام ديموقراطي يكون الجيش فيه بعيداً عن السلطة ولا يتحرك إلا بناءً على ردّ فعل الشعب الذي عانى من الفساد والتهميش في عصر الملكية.

السيسي في كلمته لمناسبة تخريج دفعات جديدة من طلبة الكليات والمعاهد العسكرية، أكد أن «ثورة يوليو» غيّرت واقع الحياة على أرض مصر وامتدّ تأثيرها ليتجاوز حدود الإقليم، مضيفاً أنّه «في عيد ثورة يوليو نذكر بكل إعزاز أسماء الرجال الذين حملوا رؤوسهم على أكفهم، نذكر اسم الزعيم الراحل جمال عبد الناصر قائد الثورة الذي اجتهد قدر طاقته للتعبير عن آمال المصريين في وطن حر مستقل تسوده العدالة الاجتماعية، واسم الزعيم الراحل أنور السادات الذي بذل حياته ذاتها في سبيل الحفاظ على الوطن وصون كرامته وحماية أراضيه» والرئيس الراحل محمد نجيب الذي لبّى بشجاعة نداء الواجب الوطني في لحظة دقيقة وفارقة».

داخلياً، قال السيسي إنّ مصر واجهت خلال الأشهر الثلاثة الماضية «نحو 21 ألف شائعة»، هدفها إثارة البلبلة ونشر الفوضى وعدم الاستقرار وصناعة الإحباط وفقدان الأمل بين الشعب، مضيفاً أنّ «الخطر الحقيقي هو تفكيك الدول من الداخل».

السيسي: واجهنا خلال الأشهر الثلاثة الماضية «نحو 21 ألف شائعة» (أ ف ب)

تقرير

طهران مستعدة لـ«أمّ المعارك»:

أوراقنا «أعقد» من إغلاق هرمز

ما اعتاد ترداده المسؤولون العسكريون في إيران، بات على لسان الرئيس حسن روحاني. رسالة تكفي وحدها لإيصال مدى الاستنفار بوجه الضغوط الأميركية التي تؤكد واشنطن تصعيدها حتى «تغيير سلوك» النظام

رغم خطابه الموسوم بـ«الاعتدال»، يتصدّر روحاني التهديدات المضادة لواشنطن (أ ف ب)

يظهر المسؤولون في طهران كمَن يشاهد سحابة سوداء تقترب صوبه شيئاً فشيئاً. هذه هي الحال في إيران مع دنوّ موعد العقوبات الأميركية. قتامة المشهد المتفاقمة تجعل القادة الإيرانيين يرفعون من سقف التحدي للضغوط الأميركية، لا العكس. هكذا يمسي الرئيس حسن روحاني، على رغم خطابه الموسوم بـ«الاعتدال»، متصدّر التهديدات المضادة بوجه الولايات المتحدة. ومع أن طهران تؤكد عدم فقدانها الثقة ولا الإمكانات للمواجهة بحال من الأحوال تجاهل تداعيات مرحلة ستفرض ظروفها، خصوصاً بعدما أفصح الأميركيون في الأيام القليلة الماضية عن إعدادهم لرمي ورقة مخزون النفط الاستراتيجي. ورقة نادرة الاستخدام أميركياً، تعيد للأذهان الظروف إبان عملية «عاصفة الصحراء» في الخليج، وتهدف إلى مجابهة النقص في الإمدادات، وبالتالي ارتفاع أسعار البترول، مع سريان الحظر على النفط الإيراني بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

التلويح الأميركي بفتح المخزون الاستراتيجي وإغراق الأسواق لتحقيق انهيار في أسعار النفط، لعبة لا تزال في إطار حرب التصريحات والمواقف والتهديدات والتهديدات المضادة، ولم يتضح بعد ما إذا كانت واشنطن مستعدة لأخذ بها فعلاً، ولا سيما أنها تستهدف مختلف دول منظمة «أوبك»، أو أنها مجرد تهديدات هدفها إشعار الإيرانيين بمدى الاستعداد للذهاب بعيداً في المواجهة. لكن جدية الهجوم الأميركي تؤكدها تحركات الإدارة التي لا تخفي استراتيجيتها الجديدة ضد إيران، إذ تمضي في استثمار الضغوط عبر إجراءات الحظر، وتستعد للمزيد إذا ما شاهدت شرخاً داخلياً وتململاً شعبياً في المدى المتوسط بعد أن تفعل العقوبات فعلها في الاقتصاد الإيراني. في هذا السياق، من المرتقب أن يلقي وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، اليوم (أمس بالتوقيت الأميركي)، خطاباً أمام حشد من الجالية الإيرانية في ولاية كاليفورنيا، يحمل عنوان «دعم أصوات إيرانية». ورغم أن خطوة بومبيو في لقاء معارضين في الخارج للنظام الإيراني، تعزّز خطاب النظام في طهران حول النيات الأميركية ضد الجمهورية الإسلامية، فإن إدارة ترامب لا تبدو متحرجة من إيصال رسالة باستعدادها للعمل المباشر على إسقاط النظام، ولو أن الخطاب الأميركي الرسمي يقتصر على استخدام مصطلح «تغيير السلوك». ووفق مسؤولين أميركيين، أعدّت إدارة ترامب حملة واسعة ضد طهران «بهدف إثارة اضطرابات، والمساعدة في الضغط على إيران لوقف برنامجها النووي ودعمها لجماعات مسلحة» من خلال خطب واتصالات على الإنترنت. ونقلت «رويترز» عن ستة مسؤولين أميركيين قولهم إن الحملة يدعمها بومبيو ومستشار الأمن القومي جون بولتون، وهدفها رفد ضغوط ترامب الاقتصادية على إيران، وهي «تصور الزعماء الإيرانيين بصورة فظة مستخدمة أحياناً معلومات مبالغاً فيها أو تناقض مع تصريحات رسمية أخرى».

في الرد الإيراني على التهديدات الأميركية المتواصلة هذه الأيام، برز تحذير روحاني لترامب، أمس، بالقول إن «عليه أن لا يعبث بذيل الأسد فيغضبه ويندم على ذلك ندماً تاريخياً». وأضاف روحاني، الذي ظهر متحدثاً بنبرة حادة، أن الحرب مع بلاده «أم كل الحروب»، وكذلك السلام معها «حقيقي وغير مزيف»، مشدداً على أن طهران لا تخاف التهديدات، «بل نرى على الوعيد بالوعيد»، مؤكداً عدم قدرة أي دولة على القضاء على نفوذ إيران في المنطقة. وفي تناغم مع المواقف الأخيرة للمرشد علي خامنئي، رأى روحاني أن الحوار مع واشنطن «مجرد تنازلات» وتخلٍّ عما أنجزته طهران سابقاً. وكرر الرئيس الإيراني التهديد بإغلاق مضيق هرمز، مضيفاً أن لدى بلاده أوراقاً «أقوى وأعقد» من إغلاق المضيق. واتهم الولايات المتحدة بالتدخل في الشأن الإيراني، وبأن سياستها الرئيسة تهدف إلى «إطاحة النظام وتقسيم البلاد».

(الأخبار)

نتائج الفرز اليدوي في 14 محافظة جاءت متطابقة بنسبة 100%

بعد «ثورة يوليو»، كان صديق يدعو إلى ابتعاد الجيش عن السياسة

رأي

تحوّلات المواجهة الغربية مع روسيا

ورد كاسوحة *

الانزعاج الواسع لدى أوساط أميركية نافذة من نتائج قمة هلسنكي لم يكن بسبب الضعف الذي أبداه ترامب تجاه بوتين - وهو أمر يحدث دائماً بين الزعماء – وإنما كان بفعل خشية هؤلاء من حدوث شروخ إضافية في الرؤية الاستراتيجية التي توحّد المعسكر الغربي وتقود سياسته عبر العالم. القمّة أتت بعد جملة من التحوُّلات التي تسبَّبت بها سياسات ترامب المناهضة للمؤسّسة في الولايات المتحدة، وهي لا تقتصر على البعد الاستراتيجي بل تتمحور أساساً حول تغيير نمط التراكم الذي يقود سياسة التوسّع العسكري الغربي، النخبة المعترضة على أداء ترامب (سواءً في هلسنكي أو في سواها) تعتبر أنّ هذا التوجُّه الحمائي - الانعزالي سيضعف موقف الولايات المتحدة أمام الخصوم الاستراتيجيين، وسيضعها في موقف محرج أمام حلفائها الآخرين في الغرب، هذا إن لم يتسبَّب على المدى البعيد ببروز قيادة بديلة تحلّ محلّها في قيادة هذا المعسكر على غرار ما تفعله ألمانيا في أوروبا.

الحفاظ على سياسة المواجهة

بالنسبة إلى هؤلاء، فإنّ التقاطع مع روسيا كما يفعل ترامب هو سبب إضافي للشكّ في أهلية الولايات المتحدة لقيادة الغرب. حتى في ظلّ حصول تقارب بين روسيا وأقطاب رئيسية في المحور الغربي مثل ألمانيا يجب في نظرهم الحفاظ على سياسة المواجهة معها لأنّ التراجع عنها في هذا الظرف الذي يشهد تحوُّلات كبيرة على الصعيد الاستراتيجي يهدّد ليس فقط تماسك المعسكر الغربي، بل أيضاً دوره في صياغة السياسات الدولية. سياسة المواجهة في أوكرانيا مثلاً حافظت على الموقع القيادي للولايات المتحدة، ودفعت بالحلفاء، الآخرين إلى الالتحاق بها على رغم تعارضها مع مصالحهم الاقتصادية. صحيح أنها تشهد تراجعاً الآن في ظلّ تزايد الاهتمام بنزاعات أخرى على حسابها إلا أنها تبقى محدِّداً رئيسياً لفهم كيفية الاصطفاف الغربي على رغم التباينات الموجودة ضدّ روسيا. الخطورة كما تراها النخبة في هذا الملفّ أنّ التزام ترامب بالخطوط الرئيسية للمواجهة في أوكرانيا لا يتناسب وحجم التهديد الذي يمثّله الدور الروسي هناك على المصالح الأميركية. هو لا يعترف بضمّ القرم إلى روسيا كما تفعل معظم النخبة الأميركية، ولكنه يحمِّل الرئيس السابق باراك أوباما المسؤولية عن اقتطاع الروس لها بسبب ضعفه تجاه موسكو في سوريا. الترابط الذي يقيمه بين المسألتين ليس موجوداً فعلياً ولكنه يفعل ذلك ليضع الحجّة على النخبة التي تتهمه باستمرار بالتبعية لروسيا أو بالضعف تجاهها. بالنسبة إلى هؤلاء، أوكرانيا أهمّ بكثير من سوريا لأنها مدخَل رئيسي للضغط على روسيا من خاصرتها الغربية، وهم يعتبرون أنّ ترامب لا يفهم هذه المسألة جيداً بخلاف أوباما وإدارات سابقة كانت تضع المواجهة مع موسكو في صلب اهتماماتها. ولذلك تبدو سياسة ترامب - في أوكرانيا - بالنسبة إليهم غير مفهومة بالمعيار الاستراتيجي، إن لم نقل أنها تصبّ في مصلحة روسيا على خلفية تقليله المستمر من خطورة الدور الروسي هناك.

اهتزاز الموقف تجاه روسيا

التراجع أمام الروس لا يقتصر في نظر معارضي ترامب على الملفّ الأوكراني، ففي سوريا أيضاً حصل تراجع كبير ولكنه بخلاف الملفّ الأوكراني لا يحظى باهتمام كبير لدى دوائر واسعة في الولايات المتحدة كونه نتاج نهج تعاقبت عليه أكثر من إدارة هناك، وليس محصوراً فقط بسياسات الإدارة الحالية. التسليم للروس هنا كان قراراً متخذاً منذ فترة تحت ضغط التحوُّلات الكبيرة التي شهدها الميدان لمصلحة موسكو وحلفائها، ولكن التوقُّعات في الولايات المتحدة كانت أن الانسحاب من الملفّ السوري سيحصل بالتزامن مع تصعيد في أوكرانيا يقود إلى إضعاف كبير لمواقع روسيا وحلفائها فيها، وهذا لم يحصل بالقدر المتوقّع، أو بقدر يتناسب مع الخسائر الأميركية في سوريا. التقديرات هناك تقول أنّ حصول ذلك كان ممكناً في حال استمرار سياسة المواجهة مع الروس، سواءً عبر العقوبات على خلفية الموقف من أزمة أوكرانيا، أو من خلال الحفاظ على موقف غربي موحَّد تجاه روسيا تلعب فيه أوروبا دوراً رئيسياً إلى جانب الولايات المتحدة. التصوُّر الجيوسياسي المسبق هنا اصطدم بتحوُّلات أساسية قادت إلى وصول قويّ تعارض استمرار سياسة المواجهة وتدعو إلى جعلها متناسبة أكثر مع مصالح كلّ دولة داخل المعسكر الغربي. ليس ترامب وحده من يمثّل هذه القوى بل معظم التعبيرات السياسية التي ظهرت في أوروبا على خلفية انفجار أزمة الهجرة، وهي قوىً تستطيع بحكم تمثيلها الشعبي وضع فيتو على سياسات لا تعتبر أنها تخدم مصالح الطبقات التي تنتمي إليها. صعود هذه القوى أجبر حكومات قادت مع الولايات المتحدة سياسة المواجهة مع روسيا إلى مراجعة مواقفها، فبدأنا نسمع مثلاً عن تمايز ألماني واضح في ما خصّ الاستمرار بسياسة العقوبات، حيث لم تعد برلين تربطها كما كانت تفعل دائماً بالتزام موسكو باتفاقات مينسك الخاصّة بالتسوية في أوكرانيا. التراجع عن هذا الموقف الذي يعتبر مُجيِّداً رئيسياً للسياسة الغربية تجاه روسيا -على الأقلّ منذ اندلاع الأزمة في أوكرانيا- وضع الولايات المتحدة في مأزق كبير كونها تعتمد على ألمانيا في تصعيد العقوبات ضدّ روسيا، وأجبرها على التعاطي بواقعية أكثر مع ملفّ العقوبات. محورية هذه الأخيرة في المواجهة تراجعت لمصلحة واقعية سياسية تقودها قوىً لا تضع التصعيد مع الروس على أجندتها وحين تصعّد لا تفعل ذلك وفقاً لتصوُّر جيوسياسي مسبق. وعلى الأرجح أن هذا هو موقف الإدارة الحالية في الولايات المتحدة، إضافة إلى بعض القوى في أوروبا التي تدعو إلى جعل العلاقة مع روسيا متناسبة أكثر مع المصلحة الأوروبية، لا مع مصالح دوائر بعينها في أميركا.

خاتمة

ثمّة نتائج لهذه التحوُّلات استفاد منها بوتين في لقائه مع ترامب في هلسنكي، وهي التي دفعت معارضي الأخير إلى اتهامه بالضعف والانهزامية تجاه الروس. لكن ترامب لا يراها كذلك، بدليل أنه يعتبر العلاقات مع روسيا في ظلّ إدارته سيئة جداً، وأحياناً يدعو إلى تصعيدها أكثر، ولكن في النهاية الرجل أتى بأجندة واضحة لتغيير نمط قيادة الولايات المتحدة للعالم. وهذا النمط يفترض انخراطاً أقلّ لواشنطن في النزاعات حول العالم، وتنسيقاً أكبر مع القوى «المتورّطة» فيها، أي مع روسيا. وفي مقابل هذا «التراجع» على صعيد النفوذ الدولي، يدعو إلى التركيز أكثر على الجبهة الداخلية، حيث يواجه جملة عراقيل من ضمنها مصالح النخب التي تبدو معارضتها له أكبر بكثير من دعوتها هي لمواجهة روسيا. بهذا المعنى فإنّ تحميله المسؤولية عن التراجع أمام بوتين في العالم يتصل بالصراع الداخلي على السلطة في الولايات المتحدة أكثر منه بالموقف الفعلي تجاه الروس.

* كاتب سوري